

## الباب الرابع: الدخل القومي والتوزيع The National Income **الدخل القومي**

### أولاً:- تعريف الدخل القومي:

الدخل القومي هو: مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الانتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل البلد أو خارجه من خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

### يمكن توضيح التعريف بالنقاط الآتية:

- ١- إن الدخل القومي هو الدخل المتحصل للاقتصاد الوطني بأجمعه أي للمقيمين (المقيم هو المواطن الذي يعيش في الدولة بشكل مستمر وفيها نشاط أعماله ويعتبر ضمن المقيمين أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة والطلاب الذين يدرسون في الخارج والسواح والمسافرين لغرض العلاج)
- ٢- إن الدخل القومي يختلف عن دخل الأفراد وإن مجموعه لايساوي مجموع دخول الأفراد ، فهناك دخول لاتعد دخولاً فردية لكنها تعد من مفردات الدخل القومي كالاستقطاعات التقاعدية وأرباح الشركات غير الموزعة وبالعكس هناك دخول فردية لكنها لاتدخل ضمن الدخل القومي ، كالإعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.
- ٣- إن الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أم غير طبيعيين كالشركات الخاصة أو المشروعات العامة أو الهيئات الحكومية ، نتيجة لإسهامهم في الأنشطة الانتاجية داخل البلد أو خارجه. وبناءً على ذلك فإن الدخول التي يحصل عليها الاجانب نتيجة لاملاكهم بعض عناصر الانتاج لاتدخل ضمن الدخل القومي.
- مثال : أن العوائد التي تحصل عليها الشركات العاملة في العراق لا تدخل في تقدير الدخل القومي العراقي في حين أن العوائد التي يحصل عليها العراقيون من جراء نشاطهم الانتاجي في الخارج تدخل في حساب الدخل القومي العراقي.
- ٤- إن الدخل القومي ينبغي أن يكون ناجماً عن خدمات اقتصادية يقدمها الأفراد الاقتصاديون (الأفراد المنتجون والمشاريع والمؤسسات والهيئات الحكومية) ، فالخدمات العرضية لاتدخل ضمن الدخل القومي ، فمثلاً إن شراء دار وبيعها بعد فترة بثمن أعلى من ثمن شرائها فالربح في هذه احالة لايعد دخلاً إنما يعتبر من قبيل الأرباح القدرية (أن قوانين بعض الدول تتوسع في تعريف الدخل فتعتبر هذا النوع من الأرباح دخلاً وذلك لكي فرض عليه الضريبة لذا ينبغي التفرقة بين طبيعة هذا النوع من الأرباح والأرباح التي تدخل ضمن الدخل

القومي). كما لا يُعد دخلاً الربح الناجم من شراء سند وبيعه بسعر أعلى وكذلك لا يُعد الإرث من مفردات الدخل القومي لأن الإرث هو مجرد عملية نقل الملكية من المورث إلى الوارث وهو ليس نتيجة خدمة اقتصادية قام بها الوارث.

وإذا ما نظرنا إلى الدخل القومي من زاوية الإنتاج فإنه يمثل مجموع صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في الدولة.

وبهذا فإن الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين وهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية

### ثانياً: أهمية دراسة الدخل القومي:

تحتل دراسة الدخل القومي مكاناً هاماً في الدراسات الاقتصادية المعاصرة لأسباب متعددة منها:

١- يُعد الدخل القومي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم في تتبع تطور النشاط الانتاجي في البلد ، فتطور الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة يعكس حالة النمو أو الركود في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة.

٢- في العصر الحديث (عصر التخطيط الاقتصادي) يُعد تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة لوضع وتنفيذ الخطة الاقتصادية وكذلك تحديد مكونات هذا الدخل أمراً ضرورياً لتنوير الطريق أمام واضعي الخطة الاقتصادية، ذلك لأن هذه القدرات تعد نقطة البداية بالنسبة لعمل المخطط الاقتصادي في تحديد هدف الخطة وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف خلال فترة زمنية محددة ، إذ أن عناصر الخطة الاقتصادية هي:

حصر الامكانيات البشرية والمادية ، وتحديد الهدف ، وتحديد الوسائل (المشاريع) اللازمة ، وتحديد فترة زمنية لتحقيق الهدف ، لذا فإن تقدير الدخل القومي هو نقطة البداية في عملية التخطيط.

٣- إن مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يُعد من العوامل الهامة المحددة لمستوى معيشة الأفراد (الرفاهية الاقتصادية).

ويقصد بمستوى معيشة الأفراد : هو مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد فإذا ارتفع مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد يقال أن مستوى المعيشة مرتفع أما إذا انخفض هذا المقدار فهذا يعني أن مستوى المعيشة منخفض.

أما تكاليف المعيشة : فيقصد به مقدار ما يدفع من نقود للحصول على السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد.

إذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان خلال فترة زمنية معينة فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع وبالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، أي أن بإمكان الفرد في هذه الحالة الحصول (في المتوسط) على كميات أكبر من السلع والخدمات وبالتالي تزداد قدرته على إشباع حاجاته.

أما إذا انخفض الدخل القومي الحقيقي أو أنه ارتفع بمعدل أقل من معدل نمو السكان فيحصل العكس إذ ينخفض مستوى معيشة الأفراد.

### ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي:

هو مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، أي أنه يمثل مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج

أي أن : الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

أما الإنتاج الإجمالي: فهو مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في البلد في مختلف القطاعات الاقتصادية دون استبعاد مستلزمات الإنتاج.

يطرح من الناتج المحلي الإجمالي مقدار ما يستحقه أصحاب عناصر الإنتاج من الأجانب (غير المواطنين) نتيجة لاسهامهم في عمليات الإنتاج داخل البلد فيكون الباقي هو ما يستحقه المواطنون داخل البلد ثم يضاف إلى هذا مقدار العوائد التي حصل عليها المواطنون الذين يسهمون بخدمات عناصر الانتاجية في الخارج.

وبناءً على هذا يمكن تصور ثلاث حالات للعلاقة بين الناتج المحلي والدخل القومي وهي:

#### **الدخل القومي = الناتج المحلي**

عندما تتساوى العوائد المستحقة للأجانب في البلد مع ما يستحقه مواطنوا البلد في الخارج.

#### **الدخل القومي أكبر الناتج المحلي**

عندما تكون العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أكبر من قيمة العوائد المستحقة للأجانب في الداخل

### الدخل القومي أقل الناتج المحلي

عندما تكون العوائد المستحقة للأجانب في دخل البلد أكبر من مقدار العوائد التي يستحقها مواطنوا البلد في الخارج

### رابعاً: طرق احتساب الدخل القومي:

يمكن النظر للدخل القومي من ثلاث أوجه:

- إذ ينظر إليه من ناحية الانتاج كونه مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة.
- ينظر إليه من زاوية دلالاته كدخل موزع، أي دخل عناصر الانتاج وبذا يكون الدخل القومي عبارة عن (مجموع الدخول الموزعة على المساهمين في الانتاج خلال السنة أي أنه يشمل أجور العمال وفوائد رؤوس الأموال وريع الأراضي والعقارات وأرباح المنظمين)
- أما الزاوية الثالثة فينظر من خلالها للدخل على اعتباره مجموع الانفاق إذ أن الدخول التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية لا بد وأن ينفقوها على استهلاكهم ويدخرون الباقي.

لذا فإن الدخل القومي يمكن أن ينظر إليه من ثلاثة أوجه متساوية هي الناتج القومي والدخل الموزع والانفاق القومي.

وبناءً على ماتقدم هناك ثلاث طرق لاحتساب الدخل القومي هي:

### 1- طريقة الدخل الموزع:

تعتمد هذه الطريقة في حساب الدخل القومي على جمع دخول عوامل الانتاج كافة ولهذا الغرض تجمع دخول الأفراد والمشروعات الوطنية الخاصة والعامة إضافة إلى دخل حكومة البلد على أن يؤخذ بنظر الاعتبار عدم احتساب أي دخل من هذه الدخول أكثر من مرة. فالدخول المنقولة التي لاتمثل خدمات انتاجية لاتدخل ضمن حسابات الدخل القومي لأن في ذلك تكراراً في احتساب الدخل ومثال هذه الدخول هي اعانات البطالة ورواتب المتقاعدين والهبات والهدايا.

وبموجب هذه الطريقة يحسب دخل كل من أسهم في النشاط الانتاجي عن طريق العمل وحصل على الأجور والرواتب النقدية والعينية، أو عن طريق تأجير مايملكه من أرض وعقار وحصل على ريع، أو نتيجة لقيامه بتنظيم المشروعات الانتاجية ويحصل على ربح أو عن

طريق تقديمه لرأسمالية وحصل على فائدة. وتستند هذه الطريقة في حساب الدخل القومي إلى احصاءات ضرائب الدخل وإحصاءات الضمان الاجتماعي ، لذا فهي صعبة الاستخدام في البلدان النامية لعدم شمول ضريبة الدخل سوى اعداد قليلة نسبياً ، ويسبب ارتفاع السماحات الضريبية وانخفاض دخول الأفراد وضعف كفاءة الأجهزة الضريبية.

**٢- طريقة القيمة المضافة:** تتبع هذه الطريقة أساساً لحساب القيم الصافية لمجموع السلع والخدمات المنتجة، أي احتساب الناتج القومي ، ولما كان احتساب الناتج تعثره بعض الصعوبات كاحتمال التكرار في الحساب وذلك باحتساب السلعة الواحدة أكثر من مرة كاحتساب قيمة الخبز في حين أن القمح يعد في هذه الحالة سلعة وسيطة لانتاج الطحين ويعد الطحين سلعة وسيطة لانتاج الخبز والسلع الوسيطة كالطحين والقمح في هذه الحالة لاتدخل في حسابات الدخل القومي إنما الذي يدخل في هذه الحسابات هو الخبز فقط.

**ولتلافي حصول التكرار في الحساب يؤخذ عادة بقاعدة القيمة المضافة**

تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات (زراعي ، صناعي ، تشييد ، نقل... الخ) ثم تحتسب القيمة المضافة لكل قطاع ، أي تحتسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الانتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي. ويلجأ لاحتساب القيمة المضافة لكل قطاع إلى تحليل المستخدم المنتج **Input – Output Analysis**

والمنتج هو مجموع قيمة السلع التي ينتجها كل قطاع (مثلاً مجموع قيمة السلع الزراعية ) أما المستخدم فهو قيمة السلع الوسيطة التي يستخدمها القطاع باعتبارها مستلزمات إنتاج له. وبطرح قيمة المستلزمات من قيمة الانتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع وهكذا تحسب القيم المضافة في القطاعات الأخرى ثم تجمع لتحديد الدخل القومي.

**ويمكن ايجاز هذه الطريقة بما يأتي:**

- ١- يحسب الانتاج في كل قطاع معين.
- ٢- تحسب المستلزمات الانتاجية في القطاع.
- ٣- القيمة المضافة في القطاع = الانتاج - المستلزمات.
- ٤- تجمع القيم المضافة في كل القطاعات لنحصل على الناتج القومي الذي يساوي الدخل القومي.

يمكن تقدير الدخل القومي بهذه الطريقة وفق المعادلات التالية:

١- الانتاج المحلي الإجمالي - مستلزمات الانتاج = القيمة المضافة

(النتاج المحلي الإجمالي)

٢- الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عوامل الانتاج الأجنبية في الداخل والوطنية في الخارج = الناتج القومي الإجمالي

٣- الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق - تخصيصات استهلاك رأس المال الثابت (الاندثار) = الناتج القومي الصافي = الدخل القومي بأسعار السوق

٤- الدخل القومي بأسعار السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات = الدخل القومي بأسعار عوامل الانتاج

### ٣- طريقة الانفاق:

تستند هذه الطريقة على حساب مجموع الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية خلال السنة. فالدخل كما ذكرنا سابقاً إما أن يستهلك أو يدخر وأن الادخار عند انتهاء العملية الانتاجية يُعد استثماراً ، ولهذا الغرض يمكن تقسيم السلع والخدمات إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية ، فالسلع الاستهلاكية تتميز عن السلع الأخرى بكونها تنتهي بمجرد استعمالها وأبرز مثال لها المواد الغذائية.

مجموعة السلع والخدمات الاستثمارية والتي لاتنتهي بمجرد استعمالها إنما تستخدم في انتاج السلع والخدمات الأخرى وأبرز مثال هو المكين والآلات

فالدخل المكتسب ينفق جزء منه على الاستهلاك أما الذي لم ينفق على الاستهلاك فإنه يدخر وبالتالي يوجه نحو الاستثمار ، أما الجزء الذي لم ينفق على الاستهلاك ولم ينفق على الاستثمار فإنه يعد من قبيل المخزون السلعي والذي يعد في نهاية العملية استثماراً أيضاً.

ولاحساب الدخل القومي بطريقة الانفاق يحصى مايلي:

- ١- الانفاق الاستهلاكي الفردي على السلع والخدمات (الاستهلاك الخاص)
- ٢- لانفاق الاستهلاكي الحكومي على الدفاع والعدل والصحة والتعليم.. الخ
- ٣- الانفاق الاستثماري على تشييد الدور والمصانع والطرق والجسور.. الخ
- ٤- تغيير كمية المخزون السلعي
- ٥- صافي التعامل الخارجي ، الصادرات (المنظورة والغير المنظورة) الاستيرادات (المنظورة والغير منظورة)

أي أن

الإنفاق القومي (الدخل القومي) = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام + الاستثمار الخاص  
والعام + المخزون السلعي + صافي الفرز بين الصادرات والاستيرادات